الهجرة القسرية، العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي وكوفيد- ١٩

مايو/آيار ٢٠٢٠

الملخص التنفيذي

- فاقمت جائحة كورونا من معاناة أضعف وأهش فئة من المهجرين قسريًا: الناجون من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي.
- يعاني الناجون من هشاشة متعددة النواحي: فرارهم من الحرب من جهة، ومن جهةٍ أخرى تعرضهم للعنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي ،وذلك خلال رحلتهم ولاسيما في بلد اللجوء.
- لقد زادت القيود المفروضة بسبب الجائحة والضغوطات المصاحبة لها من قابلية تجدد الجُرم المُمارس عليهم وتعرضهم للتمييز.
- إن الخوف من التعرض للتهجير، ومن دفع رسوم الرعاية الصحية، وعدم الثقة في الأنظمة العامة منع الناجين من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية والإبلاغ عن عنف شركائهم.
- أثارت القيود المفروضة بسبب الجائحة ذكريات الإساءة والاستغلال، وجعلت النساء يعشن الصدمات النفسية مجددا، مما يؤثر سلبًا على صحتهن النفسية.
- إن تشابك الأوضاع الإنسانية والهجرة يؤدي إلى مجموعة من المخاطر المتداخلة للعنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي ، مما يقوض قدرة الناجين على التكيف والتعافي والاندماج في مجتمعاتهم.
- في ظل النتائج السابقة، نقدم التوصيات التالية:

١ .توفير برامج حماية اجتماعية شاملة ومراعية للنوع الإجتماعي للجميع بغض النظر عن أوضاعهم القانونية.

٢ .دمج العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي في خطط الاستجابة والتعافي والتأهب مع وضع تدابير خاصة للمهجرين قسريًا والناجين من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي.

٣ .ضمان المرونة في تمويل خدمات الحد من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي لتمكين المنظمات المحلية من تلبية الاحتياجات المختلفة للناجين المهجرين قسريًا.

عن البحث

بدأ المشروع البحثي "Forced migration,SGBV and COVID-19" بمبادرة من منظمة "Refugee Women Connect" وبعد وتلقي معلومات متداولة مفادها أن معاناة النازحات قسريًا قد زادت بسبب أزمة كوفيد ١٩

أجرينا مقابلات مع (٥٢) ناجٍ و (٤٥) من مقدمي الخدمات في البلدان الخمسة: المملكة المتحدة وتونس وتركيا والسويد وأستراليا.

الأكثر هشاشة: المهجرون قسريًا الناجون من العنف

في ظل جائحة كورونا أصبح تشابك العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي مع الهجرة القسرية أكثر خطورة وتهديدًا للحياة، مما جعل الكثيرين يعانون من العنف والاستغلال في صمت، مما يعني تفاقم صدمة الهجرة القسرية للناجين من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي. تسببت مجموعة من العوامل في عرقلة آليات حماية الناجين كما سمحت بتجدد الجُرم الممارس عليهم، من تلك العوامل نذكر:

الصحة والسلامة: شعر المهجّرون قسريًا بالقلق حيال التماس المساعدة الطبية بسبب مخاوف بشأن الإصابة بالفيروس، كما أنّ المهاجرين الغير المُوّثقين والمهاجرين الغير نظاميين شعروا بالخوف من دفع الرسوم، أو من أن يتم التبليغ عنهم لدائرة الهجرة واحتجازهم أو ترحيلهم. أجلت الحوامل والناجيات من الاغتصاب زيارتهن للمستشفيات بسبب نهقلة من الإصابة بالفيروس أو من دفع الرسوم الطبية الباهظة ، كما أن إمكانية

الحصول على خدمات رعاية ما قبل الولادة وبعدها وخدمات الصحة الإنجابية كانت محدودة.

حفّز الحجر الصحي الذكريات المؤلمة عن الحرب، والصراع، والعزلة التي دخلت النساء فيها لحماية أنفسهن من العنف.
شكلت جائحة كورونا ضغطًا جديدًا ضاعف من الصدمة الكامنة المتعلقة بتجارب العنف،و الفقر، والإنفصال عن الأسرة ، وطلبات اللجوء التي لم يتم البت فيها، وقد أدت العزلة الاجتماعية المفروضة حاليًا إلى زيادة الضائقة النفسية وإيذاء النفس أو التفكير في الانتحار.
إن فقدان الرعاية الاجتماعية والمساعدات الإنسانية أدى إلى زيادة الشعور بالخوف من المستقبل، كما أن العزلة الاجتماعية أدت إلى تفاقم مشاعر الهجر والحزن والقلق المستمر.
قارن العديد من الناجين القيود المفروضة بسبب الجائحة بما حصل لهم أثناء الاستغلال، من ذلك: العزلة القسرية وتقييد الحرية وعدم الحصول على الدعم.
توقف الدعم النفسي الاجتماعي والعلاجي أو تضاءل في أحسن الأحوال، وظهرت تحديات تتعلق بصعوبة بناء الثقة بين الأطراف عند استخدام الخدمات عن بعد. ونتيجةً لذلك عَرقَلت تدابير التباعد الاجتماعية تعافي الناجين.

الاقتصاد: أدى الاستبعاد من الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية إلى تفاقم مشاكل الصحة النفسية والجسدية حيث تم دفع الأفراد نحو العوز فلم يستطيعوا الوصول إلى المواد الغذائية ومستلزمات النظافة والخدمات الطبية.
إن القيود المفروضة بسبب الوباء عرقلت استراتيجيات التأقلم للناجين وذلك بتقييد وصولهم إلى الموارد والخدمات الاقتصادية.
كما أن شح الموارد وعدم توفر سبل الحماية الاجتماعية وفقدان فرص الحصول على مورد رزق ،بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية زاد من العبء الاقتصادي.

عانى الكثيرون للحصول على المساعدة، خافوا الجوع، واضطر البعض للاختيار بين شراء الطعام أو مواد التنظيف.
الفقر الرقمي -مع عدم قدرة الكثيرين على تحمل تكاليف الهاتف والإنترنت- منع الناجين من الوصول إلى الخدمات عن بعد والشبكات الاجتماعية والمعلومات المتعلقة بكوفيد - ١٩

تم استبعاد العمال المهجرين قسريًا العاملين في الزراعة (تركيا)، والمهجرين قسريًا بعقود صِفرية (المملكة المتحدة) والمهجرين قسريًا الذين ليس لديهم عقود (تونس) من شبكات الأمان المنفذة لعامة السكان ممّا أدّى إلى زيادة ضعفهم.

السكن: زادت ظروف المعيشة غير الملائمة من مستويات القلق والمخاطر الصحية للناجين، لم يستطع المهجرون قسريًا الذين يعيشون في الملاجئ أو المساكن المكتظة من عزل أنفسهم، قلّ توفر المساكن الآمنة للنساء الهاربات من العنف، في حين أنّ الملاجئ في تركيا وتونس لم تقبل الوافدين الجدد.

هشاشة متفاقمة: كان بعض الناجين يشعرون بانهم محاصرون بين البقاء في موضع استغلال وإيذاء وبين البقاء دون مأوى لأنهم ليسوا مؤهلين للدعم والإسكان العمومي.
أعرب مقدمو الخدمات عن قلقهم إزاء تزايد التقارير عن العنف الأسري بسبب الأعباء الاقتصادية والعنف المُمَارس دفاعاً عن الشرف والاتجار غير المشروع بالبشر.
في تركيا: أدت التعديلات التي أُدخلت على القانون الجنائي بشأن الإفراج عن مرتكبي العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي إلى زيادة مخاطر تجدد الجُرم وزادت من قلق الناجين.
في تونس: وقعت بعض الناجيات - بما فيهن القاصرات - في شرك العلاقات الاستغلالية وواجهن مخاطر صحية متزايدة وتجريمًا محتملًا عندما أجبرن على ممارسة البغاء.

القانون: أوجد الوضع القانوني عوائق كبلت حياة الناجين ومنعتهم من الوصول إلى الأموال والخدمات العامة كخدمات الرعاية الصحية، وعدم السماح لهم بالعمل أو فتح حساب مصرفي، كما أن إبطاء إجراءات اللجوء وإعادة التوطين يعني تعليق حياتهم لمدة أطول.
التواصل مع المحامين عن بعد ومشاركة المعلومات الحساسة اللازمة لدعم طلب اللجوء بالأدلة يعيد تعريض النساء للأذى النفسي مرة أخرى حيث أنهن يفتقرن إلى الدعم اللازم للتعامل مع إفصاحهن عن تلك المعلومات.
أدى التأخير في الإجراءات القانونية والتسجيل مع السلطات العامة إلى إبطاء وصول الناجين إلى المساعدة.
في تركيا:لقد كان المهجرون قسرًيا والذين هم تحت الحماية الدولية، هم الأكثر حرماناً ، فهم لم يتلقو أي دعم.
في تونس وتركيا: خشي البعض التجريم لمخالفة القيود إذا ما حاولوا الحصول على الدعم.
إن إنهاء الخدمات وتقلص إمكانية الحصول على المساعدة زاد من خطر تجدد الجُرم المُمَارس عليهم.

سهولة الوصول للخدمات: إن القيود المفروضة للسيطرة على جائحة كوفيد-١٩ **كان لها تأثير كبير**على طبيعة الخدمات التي يسديها مقدمو الدعم للناجين، فقد عُلقّت أغلب الأنشطة المنفذة وجهًا لوجه، وزادت فترات الانتظار، وتباطأت إدارة قضايا اللجوء والعنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي ، ونتيجةً لذلك زادت أعباء العمل على الموظفين مع استمرار حالات العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي **التي لم تتم معالجاتها.**

قام مقدمو الخدمات بمواءمة خدماتهم مع الظروف الجديدة وحاولوا مواصلة تقديم الدعم ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح. افتقرت بعض المنظمات الإنسانية إلى البنية التحتية التي تمكنها من التحول إلى العمل عن بعد،كما أبلغ العاملون في الخطوط الأمامية عن قلقهم بشأن صحتهم وعزلتهم والذي تفاقم بسبب مشاعر العجز المرتبطة بصعوبة وصولهم إلى المحتاجين،فقدكان عليهم القيام بدور الرعاية الرعاية جنبًا إلى جنب مع أعباء العمل المتزايدة.

التأثير على المدى الطويل: من المتوقع أن تظهر الآثار العاطفية والنفسية طويلة الأمد للعنف بعد الأزمة. تلك الآثار مقترنة بالآثار الاقتصادية طويلة الأمد على الموارد وفرص العمل، من المرجح أيضاً أن تظهر أو تزداد الأشكال غير المرئية والمتطرفة للإساءة والاستغلال بما في ذلك الاتجار بالجنس وزواج الأطفال في ظل تداعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومن المتوقع أن تزداد المنافسة على التمويل وتسريب الأموال في ظل تغير الأولويات بعد الأزمة.

التحدي الذي يواجهه صانعو السياسات

حماية الناجين المهجرين قسريًّا مسألة ملحة تتعلق بالصحة العامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. النتائج التي توصلنا إليها تسلط الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا دون تعريضهم لمزيد من الضرر. تنبع هذه المسؤولية من القانون الإنساني الدولي واتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئ.

التوصيات

تتطلب خطة ٢٠٣٠ لأهداف التنمية المستدامة و "عدم إغفال أحد" جهودًا متضافرة لدعم الناجين من ي العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي ومنع المزيد من العنف، والذي بات الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى ،وفي هذا الإطار يقدم هذا التقرير التوصيات التالية لواضعي السياسات ومقدمي الخدمات:

١. توفير برامج حماية اجتماعية شاملة ومراعية للنوع الإجتماعي للجميع بغض النظر عن أوضاعهم القانونية.

- ضمان الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الأساسية لجميع المهجرين قسريًّا.
- ضمان حصول الجميع على رعاية صحية وتعليق خطر تعرضهم للتهجير.

٢.دمج العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي في خطط الاستجابة والتعافي والتأهب مع وضع تدابير محددة للمهجرين قسريًا والناجين من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي.

٣. الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمهجرين قسريًّا الناجين من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي.

- ضمان توفر مساكن في حالات الطوارئ ومآوي آمنة للجميع.
- ذكر الناجين من الاتجار وأشكال العنف الأخرى الأقل وضوحًا في الخطط والإجراءات.
- ضمان توفر قنوات متعددة اللغات يسهل الوصول إليها، لمساعدة الناجين الذين يعيشون مع المعتدين من الإبلاغ عن حالات الإساءة، قد تتضمن تلك القنوات تطبيقات وقنوات عبر الإنترنت ونُظم الإنذار وخدمات الدعم الحاسوبية.
- تصميم عمليات التدخل لتدعم تكيف وشفاء الناجين من خلال التشاور مع الناجين وأولئك الذين يعملون معهم.
- توسيع برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة لدعم الناجيات حتى يعتمدن على أنفسهن و يقللن اعتمادهن على المساعدات.
- ضمان كون خدمات الصحة النفسية المقدمة للناجين مراعية لما تعرضوا له من صدمات نفسية، وضمان توفر الدعم العلاجي بما في ذلك توفير بطاقات شحن رصيد الهاتف لإتاحة سبل الوصول.
- إدماج مسؤولية الحد من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي في مختلف القطاعات، مما يتضمن بناء شراكات مع المنظمات المجتمعية والقادة المحليين وغير الرسميين والقادة الدينيين.

٤ .ضمان المرونة في تمويل الخدمات للحد من العنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي لتمكين المنظمات المحلية من تلبية الاحتياجات المختلفة للناجين.

- ضمان توفر التمويل الكافي للخدمات المحلية الأساسية التي تُعنى بالعنف الجنسي القائم على النوع الإجتماعي ، ويشمل ذلك خدمات الوقاية.
- تعزيز قدرات المنظمات النسائية لتمكينهم من تقديم مساعدات مراعية لما تعرضن له الناجيات من صدمات نفسية.

الباحثات:
ساندرا بيرتك (s.m.pertek@pgr.bham.ac.uk) وجيني فيلمور (j.a.phillimore@bham.ac.uk) من جامعة بيرمينغهام،
بيب ماكنايت (pip@refugeewomenconnect.org.uk)
من منظمة Refugee Women Connect

التقرير الكامل متاح على الموقع.